ورقة سياسات

حول مدارس التنمية المهنية

ومأسسة الشراكة بين كليات التربية بالجامعات المصرية وبعض مدارس وزارة التربية والتعليم

تعتبر " التنمية المهنية المستدامة " من أهم العناصر التي أبرزتها ورقة عمل استراتيجيات تطوير برامج إعداد المعلم في كليات التربية، والتي قدمتها لجنة قطاع الدراسات التربوية في يونيو 2016، والتي تم على أساسها انطلاق مشروع تطوير كليات التربية. وقد اعتمد المجلس الأعلى للجامعات – الموقر - وثيقة الإطار الفكري المرجعي لمشروع تطوير برامج إعداد المعلم في مصر. وفي إطار هذا المشروع انطلقت إصلاحات على أرض الواقع لتطوير برامج إعداد المعلم في كثير من كليات التربية.

والتنمية المهنية المستدامة للمعلمين هي أحد محاور التطوير الهامة من أجل " معلم متفكر مهني وباحث ممارس " كما جاء في وثيقة الاطار الفكري المرجعي المذكور.

والجامعة هي من أهم محطات التنمية المهنية للمعلم و تشكل عنصراً فاعلاً في تحقيق التعلُّم مدى الحياة للمعلمين. و يشير مفهوم التنمية المهنية المستدامة إلى عملية التعلُّم لكل من يعمل بقطاع التعليم و يرغب في تحسين أدائه و خبراته في مهنته مدى الحياة و بشكل منتظم و دائم، سواء في كليات التربية أو المدارس.

تؤكد الخبرة العالمية و نواتج الدراسات العلمية أن من أفضل طرق تحقيق التنمية المهنية، المستدامة هي تفعيل التعلم داخل المؤسسة التي يعمل بها المعلِّم. وأبرزت الخبرات والدراسات أن من الاستراتيجيات الناجحة في أدبيات التطويرهي بناء شراكة بين كليات التربية والمدارس لضمان التطوير المزدوج للمؤسستين – الكلية والمدرسة - وللتقارب بين النظرية و الممارسة. و يفعّل هذا التطويرو التبادل المثمر بين الجامعة و المدرسة من خلال عدد من الممارسات من أهمها :

- بناء شراكة مؤسسية بين الجامعة و المدرسة
- تكوين مجتمعات تعلم بين الأقران في كل مؤسسة – الكلية والمدرسة - على حدة و بين المؤسستين معاً.
- ممارسة الإرشاد التربوي كأسلوب ديمقراطي تعاوني و إنساني للتطوير المهني

- دعم و تشجيع التعلم ذاتي التوجه و التفكُّر و التأمل
- القيام ببحوث الفعل بشكل جماعي و فردي بدعم من الجامعة
- القيام بدراسة الدرس والتعليم والتعلمُّ على مستوى المدرسة والكلية.
- تحويل عدد من المدارس النظامية إلى مدارس مهنية تمارس كل ما سبق ذكره بالإضافة إلى تطوير التربية العملية الميدانية، Practicum ، حيث يتم تأهيل طلاب الكليات على التدريس العملي داخل هذه المدارس. وتقدم هذه المدارس أفضل النماذج للتنمية المهنية المستدامة و للأبحاث التربوية بالاشتراك مع الجامعة

أولاً : الأساس الفكري لمدارس التنمية المهنية :

تطورت فكرة الشراكة عبر العقود و اتخذت أشكالاً مختلفة. ففي البداية كانت تجربة جون ديوي في القرن الماضي عندما أنشأ مدرسة تجريبية أو معمل دراسي في جامعة شيكاجو على نطاق محدود ثم تطور المفهوم في الثمانينات ليشمل فكرة تبني مدارس حكومية قائمة من قبل بعض كليات التربية. أما في التسعينات من القرن الماضي قامت مجموعة هولمز بتجربة بارزة و التي نبع منها نموذج المدارس المهنية. و هدفت هذه المدارس إلى إعداد المعلم المتدرب قبل الخدمة و كذلك تطوير المعلم أثناء الخدمة مما أسفر عن تطوير مزدوج داخل الجامعة و المدرسة. و من خصائص المدارس المهنية تفعيل مجتمعات التعلم بتلك التجمعات من الأقران من معلمين و تربويين و مهنيين يوطدون علاقتهم ببعض و ينمون لديهم الشعور بالاحترام و الثقة المتبادلة من أجل وضع برنامج مشترك للتنمية و التطوير عبر اجتماعات تفاعلية منتظمة.

ثانياً : التجربة المصرية وفق اتفاقية التعاون مع الاتحاد الأوربى 2017 :

إعتنقت بعض البلدان الغربية شكل من أشكال الشراكة بين الجامعة و المدرسة و انتشر النموذج أيضاً في عدد من البلدان العربية. و كانت مصر أولى البلاد التي بادرت بتبني نموذج ديوي أي المدارس التجريبية التي أسسها إسماعيل القباني في القرن الماضي. **أما نموذج المدرسة المهنية فقامت أول تجربة حاليا من خلال مشروع مصري أوروبي في عام 2016 – 2017 تحت عنوان مشروع الشراكة بين المدارس و الجامعة لبناء مجتمعات الأقران من المتعلمين. و قد تم توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و وزارة التربية و التعليم و التعليم الفني و معهد الشرق الأوسط للتعليم العالي بالجامعة الأمريكية بالقاهرة و هي الجهة المنسقة للمشروع، في عام 2017 لتفعيل الشراكة بين ثلاث كليات تربية هم الإسكندرية و حلوان و عين شمس و 45 مدرسة حكومية بالاشتراك مع أربع**

جامعات أوروبية من بريطانيا و ألمانيا و أيرلندا. وحددت إتفاقية التعاون المعايير الخاصة بانتقاء المدارس المشاركة بالشكل الآتي:

- أن تكون مدارس حكومية عامة
- أن تكون مدارس مجاورة للكليات
- أن يكون لدى هذه المدارس و حدات تدريب و ضمان الجودة
- أن يكون لدى هذه المدارس الرغبة في المشاركة
- أن تتمتع هذه المدارس ببنية تحتية للتكنولوجيا تمكنها من مواكبة الحديث و الاستفادة من التنمية المهنية التكنولوجية

و لقد تم انشاء توأمة بين الكليات الأوروبية و المصرية و بناء فرق بحثية استطاعت انتاج ستة مطبوعات تحتوي على دراسات الحالة التي ترصد تجربة المشاركين في المشروع و تقييم الأثر على المستوى الشخصي و المهني و المؤسسي. و أفرزت هذه الدراسات نتائج إيجابية حول التجربة تتلخص في اعتناق المؤسسات المشاركة استراتيجيات مبتكرة في التدريس والبحث العلمى، كذلك اعتناق عادات عقلية حديثة و حميدة إلى جانب إكتساب العاملين بهذه المؤسسات مهارات حياتية و مهارات القرن الحادي و العشرين و خاصة في استخدام التكنولوجيا لأغراض التعلم.

ثالثاً : نحو مأسسة تجربة " مدارس التنمية المهنية " في إطار مشروع تطوير برامج إعداد المعلم بلجنة القطاع :

أثبتت التجربة في مصر أن مدخل الشراكة بين الجامعة و المدرسة و تطوير المدارس المهنية استثمار واعد في تطوير أداء المعلمين في مدارسهم و كذلك أداء التربويين في كليتهم و لذا كان علينا وضع رؤية للتوسع و الاستدامة حول هذا المدخل بالاشتراك مع صناع السياسات من:

- وزارة التربية و التعليم و التعليم الفني
- وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
- الهيئة القومية لضمان الجودة و الاعتماد

متطلبات مأسسة التجربة المصرية وتعميمها :

أولاً: بناء الهيكل التنظيمي:

وجود كيان مؤسسي تحت رئاسة مجلس الوزراء منوط بضمان الشراكة بين الجامعة و المدرسة و وزارتي التربية و التعليم و التعليم الفني و وزارة التعليم العالي لضمان التخطيط و التقويم و المتابعة لهذه الشراكة و إزالة جميع المعوقات. و يقوم هذا الكيان أيضاً بربط مخرجات التربية و التعليم و مدخلات الجامعة، ويشرف هذا الكيان على بروتوكولات الشراكة بين كلية التربية ووزارة التربية والتعليم لتحديد المدارس الداخلة في المشروع.

ثانياً: توفير السياج القانوني:

إصدار قرار جمهوري بإلزام كليات التربية بالقيام بدورها تجاه المدارس ومعلميها وذلك **بضم بعض مدارس التعليم العام إلى كليات التربية لتصبح "مدارس مهنية".**

ثالثاً: السياسات و اللوائح:

تقدم المقترحات الآتية والقواعد والأدوار المتوقعة في كل من الكلية والمدرسة:

الكليات	المدارس
- إلزام الكليات بالسعي نحو التوأمة وبالشراكة مع كليات مماثلة دولية و ذلك ضمن شروط الاعتماد	- سياسة معلنة تلزم المعلمين ببناء مجتمعات تعلم داخل المدارس و تحسب في إطار الترقية
- إلزام كليات التربية بالتنمية المستدامة للمعلمين داخل مدارسهم من خلال الإرشاد والتواجد المنتظم كشرط من شروط الاعتماد	دعم وحدات التدريب و الجودة لكي تشرف على بناء مجتمعات التعلم و تفعيل التنمية المهنية المستدامة
- زيادة أوزان النقاط التي تعكس عمل أساتذة كليات التربية في تطوير المدارس ضمن ملف الترقية	- تخصيص نصف يوم إسبوعياً للقاءات مجتمعات التعلم تحت إشراف وحدة التدريب و ضمان الجودة
- اعتبار العمل التطويري داخل المدارس وكل الأنشطة ذات صلة بالشراكة بين المدرسة و الجامعة بمثابة ساعات عمل رسمية تؤخذ بعين الاعتبار عند توزيع أعباء هيئة التدريس	- تعميم الشراكة بين الكليات و الإدارات التعليمية و تقديم جميع التسهيلات للزيارات المتبادلة و التدريبات
- اعتبار المشاركة في مجتمع تعلم من النقاط التي تحسب في الترقية	- اعتبار ال45 مدرسة التي اشتركت في المشروع نواة جيدة لنشر هذه الفكرة مع اعتبار ما لا يقل عن نصف هذا العدد مراكز تميز داخل الإدارات التعليمية لنشر الثقافة

- وضع وزن أكبر على البحوث التعاونية وبحوث الفعل في إطار الشراكة عند الترقية	
- على الكلية انشاء معمل/ مختبر تكنولوجي لتطوير أداء المعلمين و أساتذة الكلية كشرط أساسي للإعتماد	
- تستعين الكلية بالممارسين البارزين من المدارس في بعض المحاضرات و الأنشطة	
- يحق للجامعة تقديم شهادات فخرية للمارسين المتميزين في المدرسة	
- العمل على برامج لنشر ثقافة العمل التعاوني مع المدارس و كيفية التعامل مع المعلمين لبناء جسور الثقة	
- العمل على تطبيق مشروع التخرج في تطوير المدارس لدى طلاب السنة النهائية.	

ملحق

أولاً : أسماء المشاركين فى التجربة المصرية (2017) الحالية

أسماء الجامعات المصرية والأوربية والمدارس المشتركة في مشروع " مدارس التنمية المهنية " في إطار اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوربي ووزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم.

1- أسماء كليات التربية المشتركة فى المشروع الحالى 2017 :

- كلية التربية – جامعة الإسكندرية
- كلية التربية – جامعة عين شمس
- كلية التربية – جامعة حلوان
- معهد الشرق الأوسط للدراسات العليا – الجامعة الأمريكية

2- أسماء الجامعات الأوربية المشتركة فى المشروع الحالى 2017 :

- جامعة ليمرك (إيرلندا) University of Limerick
- جامعة نورث هامبتون (بريطانيا) University of Northampton
- جامعة ليستر (بريطانيا) University of Leicester
- جامعة مارتن لوثر (ألمانيا) Martin Luther University

3- أسماء مدارس وزارة التربية والتعليم (45 مدرسة) فى التجربة الحالية 2017:

أسماء مدارس الاسكندرية	أسماء مدارس القاهرة	أسماء مدارس عين شمس
- حفنى ناصف الرسمية لغات - إدارة وسط - الشاطبى الاعداديه بنات - إدارة وسط - الجبرتى الرسمية لغات - إدارة وسط - مصطفي النجار الرسمية الإعدادية- إدارة شرق - الخنساء الاعدادية بنات - إدارة شرق - سموحه الرسميه لغات - إدارة شرق - سمير الرسميه لغات - إدارة وسط - الفواطم الرسمية الثانوية لغات إدارة وسط - منصور حسين الإبتدائية - إدارة شرق - بورسعيد الرسمية لغات - إدارة وسط - روضة وابور المياه - إدارة وسط - ابن سينا الابتدائية القديمة - إدارة شرق - المشير أحمد إسماعيل- إدارة وسط - نبوية موسى الثانوية التجريبية بنات - إدارة وسط - مدرسة الشهيد جلال الدسوقى	- أم الأبطال - صفية زغلول الإعدادية - حلوان الجديدة الابتدائية - حلوان الاعدادية بنين - عبد المنعم رياض الاعدادية - عمر بن عبد العزيز الإعدادية - قصر الدوبارة - النيل المصرية - مدرسة ابو العلا - حلوان القديمة الابتدائية - حمامات حلوان الابتدائية - أحمد عرابي الابتدائية - مدرسة الزمالك للبنات - روضة أطفال الزمالك - الزمالك الإعدادية	- حلمية الزيتون الثانوية للبنات - مدرسة النعام - مدرسة أمير الشعراء الابتدائية - أنصاف سري الثانوية للبنات - م - درسة السعيدية - يوسف السباعي - الطبرى الثانوية بنين

4- **منسق المشروع :**

- معهد الشرق الأوسط للدراسات العليا – كلية التربية للدراسات العليا – الجامعة الأمريكية

اسم المسئول :

- الأستاذة الدكتورة ملك زعلوك.

ثانياً : أسماء اللجنة التي أعدت الوثيقة

وفق قرار لجنة الدراسات التربوية، تم تشكيل لجنة لإعداد وصياغة ورقة سياسات المدارس المهنية والشراكة بين كليات التربية وبعض مدارس التعليم العام التابعة لوزارة التربية والتعليم، وذلك من السادة الآتي أسماؤهم بعد :

أ.د. ملك زعلوك	عضو لجنة التخطيط – رئيساً
أ.د. عبد التواب عبد الله	أمين لجنة القطاع
أ.د. أحمد حجي	عضوية لجنة التخطيط
أ.د. سعيد خليل	عضو لجنة القطاع
أ.د. نهى العاصي	عضوية لجنة التخطيط
أ.د. رشا كمال	عضوية لجنة التخطيط

وقد تم مناقشة الوثيقة وروجعت ووافقت لجنة القطاع عليها من الناحية المبدئية، وفوضت الأستاذ الدكتور رئيس لجنة القطاع بالمراجعة ورفعها إلى معالي الأستاذ الدكتور محمد لطيف أمين عام المجلس الأعلى للجامعات.

د. حسن البيلاوى

رئيس لجنة قطاع الدراسات التربوية